



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثالثة والثلاثون

الرباط، المملكة المغربية، 26-28 مارس/آذار 2024 و18-20 أبريل/نيسان 2024

قرارات مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر
واستراتيجيات منظمة الأغذية والزراعة الشاملة: "التحديات والفرص للتنفيذ المنسق
في إقليم أفريقيا"

الموجز

من الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لجعل النظم الزراعية والغذائية أكثر إنتاجية واستدامة من الناحية البيئية، بما يستلزم الموارد والالتزام السياسي وتشاطر المعرفة والتعاون الدولي ودعم أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة الزراعية والغذائية.

وتحتاج أفريقيا إلى سياسات فعالة واستثمارات معززة في السلع الزراعية العامة؛ كما يجب أن ترتقي بالحلول الرقمية في قطاع الزراعة، وأن تضع خطط تمويل مبتكرة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ قرارات مختلفة اتخذتها مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وتشمل الخيارات السياسية المتاحة للنظم الغذائية استحداث حلول في مجال السياسات العامة، وسلسلة القيمة الغذائية والحلول في مجال سبل العيش داخل الإقليم، والحلول المتصلة بالعمل في المزرعة والمشهد الإنتاجي، وبناء القدرات الإقليمية لإدارة المخاطر الزراعية. هذه المجالات التي نُفذت فيها الشراكات في جميع أنحاء أفريقيا؛ إنما هناك حاجة إلى تسريع وتيرة الاستفادة منها.

ويبين تحليل المنظمة أن البلدان الأفريقية أدرجت بشكل صريح قرارات صادرة عن اتفاقات مختلفة للأمم المتحدة واتفاقات أخرى متعددة الأطراف في مساراتها لتحويل النظم الغذائية، وأن معظم المسارات المقدمة أعطت الأولوية للنهج والقرارات

ذات الصلة في خطط التكيف الوطنية؛ والمساهمات المحددة وطنياً؛ وآخر تقارير التحديث التي تقدّم كل سنتين والبلاغات الوطنية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والتقارير الوطنية عن التنوع البيولوجي والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي المقدمة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وخطط العمل الوطنية والأهداف في إطار حياض تدهور الأراضي التي تُقدّم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

إنما كانت هناك تحديات كبيرة في وجه التنفيذ الذي تتطلبه هذه الأطر. وتحتاج القارة بصورة عامة إلى استثمارات كبرى لبناء الاقتصادات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي والبنية التحتية؛ وهذا قد يتطلب تمويلًا هامًا من جانب الحكومات والقطاع الخاص والجهات المانحة الدولية.

وتهدف المائدة المستديرة الوزارية إلى تيسير تشاطر الخبرات بين الأعضاء، وأصحاب المصلحة والشركاء حول السياسات الواعدة، وآليات منح الحوافز والحلول التكنولوجية والمبتكرة القادرة على تسريع دمج مختلف القرارات البيئية الصادرة عن مؤتمرات الأطراف والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، والمساعدة في دمجها في النظم الزراعية والغذائية على المستوى القطري، إضافة إلى الاستراتيجيات الرامية إلى الارتقاء بالموارد التي تمس الحاجة إليها.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي لأفريقيا

ARC-Secretariat@fao.org

أولاً - مقدمة

1- لا تزال أفريقيا تعدّ القارة الأضعف والأقل استعدادًا للتصدي للتهديدات التي تترصّب بكوكب الأرض على صعيد تغير المناخ، والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي؛ وأفاد 90 في المائة من البلدان عن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية كمخاطر كبيرة متصلة بالمناخ، تنجم عنها آثارٌ طويلة الأجل على سلامة النظام الإيكولوجي والإنتاجية والقدرة على الصمود.

2- ويرتفع مستوى الجوع وانعدام الأمن الغذائي في القارة الأفريقية، ولوضع الأمر في سياقه، واجه 258 مليون شخص في 58 بلدًا أو إقليمًا في عام 2022 أزمات أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي زيادة عما كانت عليه الأوضاع عند 193 مليون شخص في 53 بلدًا وإقليمًا. و57 في المائة من هؤلاء الأشخاص الذين عانوا من مستويات مرتفعة من انعدام حاد في أمنهم الغذائي في عام 2022 كانوا مقيمين في أفريقيا، أي ما يعادل 146.1 مليون شخص.¹

3- ويمثل تغيّر المناخ أحد الدوافع الرئيسية التي تساهم في ارتفاع مستوى الجوع، في حين كانت الصدمات المناخية السبب الرئيسي لمعاناة ما يقارب ثلث إجمالي السكان من الجوع الحاد في القارة الأفريقية في عام 2022. ومثلت أفريقيا أقل من 4 في المائة من الانبعاثات العالمية في عام 2021، غير أن تغير المناخ يخلف آثارًا كبيرة على الأشخاص والنظم الإيكولوجية في القارة. كما يشكل تغيّر المناخ الدافع الرئيسي الكامن وراء فقدان التنوع البيولوجي، بما يعرّض للخطر خدمات النظام الإيكولوجي الهامة بالنسبة إلى قطاع الأغذية والزراعة، مثل التلقيح وتنظيم الكائنات الحية في التربة، والقدرة على الصمود في وجه الاختلالات والحماية من الآفات والأمراض الطبيعية. وقد شهدت أفريقيا بشكل غير متناسب تقلبات أكبر في المناخ، وزيادة تواترها، وكثافة الأحداث المناخية القصوى، وفقدانًا حادًا في التنوع البيولوجي وتدهورًا كبيرًا في الأراضي والنظم الإيكولوجية، وهي عوامل أثرت جميعها إلى حدّ بعيد على استقرار إنتاج الأغذية وإمدادها، والحصول على الأغذية واستخدامها، ما انعكس سلبيًا على الأمن الغذائي. كما أنها دمّرت سبل عيش الأشخاص وعرّضت للخطر قدرة القارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- وتؤثر كذلك النتائج الواسعة النطاق على صعيد الاقتصاد الكلي لانعدام الأمن الغذائي الناجمة عن تغير المناخ على النقص في الأغذية والزيادة في أسعار المدخلات الزراعية، الأمر الذي يرفع أيضًا في نهاية المطاف أسعار الأغذية. ومن المتوقع أن ترتفع الواردات الغذائية السنوية للبلدان الأفريقية بحوالي ثلاثة أضعاف، من 35 مليار دولار أمريكي إلى 110 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025.²

5- وتعمل المنظمة، بتوجيه من إطارها الاستراتيجي للفترة 2022-2031، على إرساء نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة تأخذ في الاعتبار تغيّر المناخ وآثاره. وسوف تساهم هذه النظم في الاقتصادات ذات الانبعاثات المنخفضة وتوفّر أغذية كافية وآمنة ومتنوعة ومغذية لأنماط غذائية صحية، إضافةً إلى منتجات وخدمات زراعية أخرى لأجيال الحاضر والمستقبل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

¹ التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، 2023: <https://www.fsinplatform.org/grfc2023>

² تقرير عن حالة المناخ في أفريقيا، 2022

6- ويتطلب تحويل النظم الزراعية والغذائية اتخاذ إجراءات على المستويات كافة، مع مراعاة في الوقت ذاته السياقات والقدرات الوطنية. ويجب أن يتناول هذا التحوّل الأسباب النظامية والبنوية للضعف والإقصاء وآثارها وأن يدعم السعي إلى تحقيق أهداف بيئية واجتماعية واقتصادية أخرى.

ألف - قرارات مؤتمرات الأطراف للأمم المتحدة المتصلة بالنظم الزراعية والغذائية

7- توفّر المنظمة المدخلات للاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس؛ واتفاقية التنوع البيولوجي وإطار كونينغ-مونريال العالمي للتنوع البيولوجي؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية؛ والمفاوضات الجارية حول الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، وسواها.

8- وقد ركّز المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي انعقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، على أربعة مواضيع رئيسية هي التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معها، والتمويل والتعاون؛ وأصدرت عددًا من القرارات التاريخية، من بينها إنشاء صندوق الخسائر والأضرار للبلدان الأشد تضرراً بآثار تغير المناخ، وعمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ العمل المناخي في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وهو الاتفاق الرسمي الوحيد التابع للاتفاقية الإطارية في مجال الأمن الغذائي. ويشجع ذلك على اتباع نهج شامل إزاء معالجة المسائل المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي، بما يشمل التكيف مع الآثار والتخفيف من وطأتها، مع إتاحة مجال أوسع لمراعاة النظم الغذائية.

9- وأعلن مؤتمر الأطراف السابع والعشرون للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أيضًا عن عدد من المبادرات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالزراعة والأغذية، وهي تشمل: مبادرة الأغذية والزراعة من أجل التحوّل المستدام (FAST)، ومبادرة العمل المناخي والتغذية، والمبادرة العالمية لخفض الهدر بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2050. وخلال هذا المؤتمر، أطلقت أيضًا مبادرة أسواق الكربون في أفريقيا التي تهدف إلى توسيع مشاركة أفريقيا في أسواق الكربون الطوعية. وتشمل هذه المبادرة سبعة بلدان أفريقية بما في ذلك غابون وكينيا وملاوي ونيجيريا وتوغو، بدعم من الأمم المتحدة.

10- وقد عُقد المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2023، واعتمدت الأطراف قرارات عديدة وأحرزت تقدمًا في عدد من مسارات العمل؛ من بينها، إنجاز التقييم العالمي الأول الذي صُمّم لرسم الطريق باتجاه تحقيق الأهداف الرئيسية في اتفاق باريس. كما وقّرت تحديثًا للتعهد العالمي بشأن الميثان، وهي مبادرة بين بلدان متعددة لخفض انبعاثات الميثان بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030. وعززت هذه الدورة أيضًا التعهد بإزالة الغابات، الذي حثّ البلدان على التركيز على إعداد و/أو مراجعة السياسات الوطنية القائمة وتوفير التمويل الرامي إلى حماية الغابات.

11- وأحرز المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف أيضًا بعض التقدم في النقاش حول أسواق الكربون والمادة 6 من اتفاق باريس، التي ترمي تجارة الكربون وغيرها من النُهُج التعاونية باتجاه خفض الانبعاثات، وهذا أحد العناصر الأكثر تعقيدًا، إلى جانب عناصر أخرى اعترضت عليها الأطراف. ويسير القرار بموجب هذه المادة إلى الحدّ من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ وتعزيز رصيد الكربون في الغابات في البلدان النامية؛ والنُهُج المشتركة للتخفيف والتكيف في مجال الحدّ من غازات الاحتباس الحراري من أجل الإدارة المتكاملة والمستدامة للغابات.

12- وأُحرز تقدم ملحوظ أيضاً في عدد من المسائل المتصلة بالنظم الزراعية والغذائية؛ وهذه تشمل الهدف العالمي المتصل بتكثيف صندوق الخسائر والأضرار وتفعيله. إضافةً إلى ذلك، أطلقت الإمارات العربية المتحدة إعلاناً لتسريع التحويل المنهجي للنظم الغذائية، أفقره 159 بلدًا. ويرمي هذا الإعلان إلى تعزيز الالتزامات الوطنية بتحويل النظم الغذائية وحشد التمويل والأموال وتطوير آليات زراعية مبتكرة.

13- وعُقد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ديسمبر/كانون الأول 2022 واتفق على مجموعة جديدة هامة من القواعد التي تتناول فقدان الطبيعة، المعروفة باسم "إطار كونمينغ-مونيال العالمي للتنوع البيولوجي". واعتمد تدابير ملموسة لوقف فقدان الطبيعة وعكس اتجاهه، بما في ذلك وضع 30 في المائة من كوكب الأرض و30 في المائة من النظم الإيكولوجية المتدهورة تحت الحماية بحلول عام 2030. كما أنه يتضمن اقتراحات لزيادة التمويل متاح للبلدان النامية. فالأهداف الشاملة الأربعة في إطار كونمينغ-مونيال العالمي للتنوع البيولوجي تركز على صحة النظام الإيكولوجي والأنواع، بما في ذلك وقف انقراض الأنواع الذي يتسبب به الإنسان بحلول عام 2050؛ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛ والتقسام المنصف للمنافع؛ والتمويل بحيث يشمل سدّ الفجوة في تمويل التنوع البيولوجي البالغة 700 مليار دولار أمريكي في السنة.

14- ويتضمن إطار كونمينغ-مونيال العالمي للتنوع البيولوجي 23 هدفًا موجهاً نحو العمل ينبغي تحقيقها بحلول عام 2030. ويتصل أكثر من نصف أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي بشكل وثيق بالقطاعات الزراعية والغذائية، بما في ذلك أهداف عدة منها ذات أهمية حيوية في تأمين الزراعة والأمن الغذائي، مثل الحدّ من التلوث؛ وتعزيز التنوع البيولوجي والاستدامة في قطاعات الزراعة، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك والغابات؛ والتقليل إلى أدنى حدّ ممكن آثار تغير المناخ وبناء قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود؛ وتمكين الاستهلاك المستدام والحدّ من الهدر الأغذية؛ والحدّ من الحوافز الضارة بمبلغ قدره 500 مليار دولار أمريكي في السنة على الأقل وتوسيع نطاق الحوافز الإيجابية للتنوع البيولوجي؛ وتعبئة الأموال من مصادر عامة وخاصة. وتمثلت إحدى الخطوات الحاسمة لسدّ الفجوة في تمويل الطبيعة بالإعلان عن استحداث صندوق جديد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي خلال مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي. وهذا الصندوق الذي أنشئ في إطار مرفق البيئة العالمية يكمل الدعم القائم ويعزز توفير المزيد من التمويل للتنفيذ، بهدف حشد 200 مليار دولار أمريكي على الأقل في السنة من جميع المصادر، بحلول عام 2030.

15- وعُقدت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مايو/أيار 2022 واعتمدت 38 قرارًا لتحسين القدرة على الصمود في وجه الجفاف، والحدّ من تدهور الأراضي والاستثمار في جهود إصلاح الأراضي. كما اتفقت الأطراف على التزامات جديدة، وأطلقت مبادرات جديدة وهي: إعلان أيدجانب لتحقيق المساواة بين الجنسين من أجل إصلاح ناجح للأراضي؛ والإعلان بشأن الأرض، والحياة والإرث، ومبادرة الأعمال مقابل الأرض؛ وصعوبة توفير الموارد في منطقة الساحل لتمكين المجتمعات المحلية التي تمارس الزراعة في منطقة الجدار الأخضر العظيم من استخدام التكنولوجيا لرصد التقدم المحرز واستحداث فرص العمل وتسويق منتجاتهم.

16- وطلبت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من المنظمة المساعدة في إعداد "الدليل الفني" لدعم إدراج الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في حيازة تدهور الأراضي (المؤشر 15-3-1 من أهداف التنمية المستدامة) وفي

عمل الاتفاقية. وهي تدعو أيضًا الشركاء والأعضاء إلى تكثيف الجهود للتخفيف من آثار الجفاف من خلال نُهج تحويلية ومراعية للمساواة بين الجنسين.

باء- الإجراءات ذات الأولوية والفرص المتاحة لتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف في أفريقيا

17- القدرات الإقليمية والوطنية لتنفيذ خطط العمل الوطنية:

(أ) أنجزت بلدان عديدة في أفريقيا خططها الوطنية لتنفيذ قرارات الاتفاقية؛ غير أنها واجهت تحديات في تنفيذها.

(ب) اتخذت إجراءات متعددة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الاتفاقية، وإن كان التقدم المحرز محدودًا، بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك عدم توفر الموارد المالية والبشرية؛ وغياب المؤشرات؛ وعدم تطبيق نُهج النظام الإيكولوجي؛ والوسائل غير الملائمة لإشراك عامة الناس في إدارة المناطق المحمية؛ وعدم دمج المسائل المتصلة بالمناخ والتنوع البيولوجي في القطاعات السياسية، إلى جانب المسائل المتصلة بالبيئة.

(ج) ويتمثل أحد مجالات الدعم المطلوب في الارتقاء ببناء قدرات البلدان النامية، على سبيل المثال، في مجال متطلبات الإبلاغ لضمان وجود فهم جيد لآليات السوق وغير المتصلة بالسوق، وتعزيز القدرات في مجال تحديد الفجوات والقيود على صعيد صياغة خطط التكيف الوطنية المتصلة بجميع الاتفاقيات وتنفيذها، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا والبيانات المتصلة بها.

(د) وفي ظلّ تحسّن التنسيق وزيادة الموارد وتبسيط المسائل الرئيسية ذات الأولوية- مثل التحوّلات في مجال الطاقة، والتمويل والتكيف- سوف تزداد قدرة أفريقيا على التأقلم مع آثار تغير المناخ، واحتواء الدوافع وراء الاستخدامات والممارسات غير المستدامة للأراضي، وتعزيز حماية التنوع البيولوجي.

18- الخسائر والأضرار:

(أ) من المتوقع أن تتراوح تكاليف الخسائر والأضرار في أفريقيا، بفعل تغير المناخ، بين 290 مليار دولار أمريكي (في سيناريو ازدياد الحرارة بدرجتين مئويتين) و440 مليار دولار أمريكي (في سيناريو ازدياد الحرارة بأربع درجات مئوية). كما أن 54 دولة أفريقية بحاجة إلى المزيد من الأدوات وآليات توليد القدرات والمعرفة لتوفير التفاصيل وخصائص الخسائر والأضرار الوطنية.

(ب) وتشكل الخسائر والأضرار المتبقية آثارًا لتغير المناخ لا يمكن تفاديها من خلال جهود التخفيف والتكيف. بالفعل، يتعين على أفريقيا بناء قدراتها في مجال الحدّ من الخسائر عن طريق بناء القدرة على الصمود؛ وزيادة قدرتها على التعافي؛ وإعادة التأهيل والتأقلم مع الخسائر الدائمة، ومع آثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي ونظمها الإيكولوجية. ومن الضروري معالجة الطيف الكامل من الخسائر والأضرار، من خلال معالجة آثارها على القطاعات الزراعية والغذائية.

19- النظم والبنى التحتية الخاصة بالبيانات واستخدام التكنولوجيات:

(أ) تعاني القارة الأفريقية من مشكلة قائمة منذ زمن بعيد تتمثل في غياب البنية التحتية لأداة رصد المناخ والبيانات المناخية السليمة. وهذه المحدودية المستمرة للبيانات تؤثر على قدرة الدول الأفريقية على توقع الأحداث

القصوى والتكيف معها ودعم التنفيذ في الميدان. وسوف يساهم تعزيز النظم لتسجيل البيانات والمعلومات في تعزيز التكيف مع المناخ ورصد التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية القادرة على الصمود في أفريقيا.

(ب) ويشكل الاستثمار في الإنذارات والإجراءات المبكرة أولوية لإنقاذ الأرواح، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وتأمين المكاسب على صعيد التنمية وسبل العيش، وحماية البيئة وخفض كلفة الاستجابة للكوارث.

20- التمويل المبتكر والاستثمارات:

(أ) توّفر النظم الزراعية والغذائية حلاً من خلال إقامة التآزر بين أهداف التنمية والعمل المناخي والأمن الغذائي. لكنّ التمويل الحالي والاستثمارات الحالية في تحويل هذه النظم إلى نظم مستدامة وقادرة على الصمود غير ملائمة.

(ب) كما أن حجم الاستثمارات وجودتها في المجالات الحاسمة في أفريقيا، مثل التحوّلات في الطاقة، والاستثمارات في الزراعة المراعية للمناخ وترميم رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي غائبان بشكل كبير وغير كافيين. ومن الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لزيادة الحصول على التمويل من أجل دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ خطط التكيف الوطنية الخاصة بما بشأن تغيير المناخ وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي.

(ج) ومن شأن التمويل المبتكر أن يساعد البلدان الأفريقية على التعامل مع آثار تغيير المناخ وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتوفر الفرص لتعزيز النظم الإيكولوجية الواسعة القائمة على الطبيعة في القارة لاستقطاب التمويل المبتكر، مثل السندات الخضراء والزرقاء والقروض، والسندات والقروض الخاصة بالاستدامة أو المتصلة بها، وعمليات مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع المناخ، وأسواق للكربون أكثر كفاءة وأفضل سعراً.

جيم - الدعم المقدم من المنظمة لتنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف

21- يشكل بناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود في وجه المناخ أحد الحلول الرئيسية لمعالجة أزمة المناخ المستمرة، وتدهور الأراضي والتهديد الذي يترتب بالتنوع البيولوجي. كما يساهم بطريقة أساسية في استدامتها من خلال تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية لمنع الصدمات والضغوطات، واستباقها، واستيعابها، والتكيف معها والتحوّل لمواجهتها.

22- وقد أعدت المنظمة أيضاً بعض الاستراتيجيات لدعم الأعضاء في تكيف تحوّل نظمها الزراعية والغذائية بطريقة مستدامة.

23- وأعدت المنظمة استراتيجيتها بشأن تغيير المناخ للفترة 2022-،³ إلى جانب خطة العمل الخاصة بها، بهدف جعل النظم الزراعية والغذائية جزءاً محورياً من الحلول المتاحة لأزمة المناخ. وتقوم هذه الاستراتيجية بدعم البلدان في جهود التخفيف من آثار تغيير المناخ والتكيف معها، من خلال مجموعة واسعة من البيانات المستندة إلى البحوث ووضع برامج ومشاريع عملية،⁴ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.⁵

³ <https://www.fao.org/3/cc2274en/cc2274en.pdf>

⁴ <https://www.fao.org/climate-change/projects-and-programmes/ar>

⁵ <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-helpdesk/ar>

24- وقد وُضعت استراتيجية المنظمة للعلوم والابتكار⁶ للمساعدة في نشر النُهُج المبتكرة والتكنولوجيات لدعم الإنتاج الزراعي وتكييفه مع المناخ المتغير. ووضعت المنظمة أيضاً استراتيجية⁷ وخطة عمل⁸ لتعميم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الزراعية من أجل الحدّ من الآثار السلبية للممارسات الزراعية على التنوّع البيولوجي؛ وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة؛ وصون التنوع البيولوجي وتعزيزه والحفاظ عليه وترميمه ككلّ. إضافةً إلى ذلك، استُحدث مركز المعرفة الخاصة بالتنوع البيولوجي للمنظمة، وهي منصة إلكترونية، لجمع المعرفة والموارد القائمة حول التنوّع البيولوجي في قطاعات الزراعة لتعزيز معارف البلدان وقدراتها لتنفيذ إطار كورمينغ-مونريال العالمي للتنوّع البيولوجي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25- وتساهم المنظمة، من خلال استراتيجية العلوم والابتكار، في تعزيز الروابط بين العلوم والبحوث والتنمية، وتواصل المساهمة في العلوم وتطوير الابتكارات (مثل الدستور الغذائي، ومدارس المزارعين الحقلية، والمنصة الجغرافية المكانية لمبادرة العمل يداً بيد، ومنصة SEPAL (للوصول إلى بيانات رصد الأرض ومعالجتها وتحليلها)، وأداة بيانات الاستهلاك العالمي الفردي للأغذية. وتقدم المنظمة الدعم للبلدان بشأن الممارسات والنهج والمنهجيات والأدوات المبتكرة. وهي تدعم أيضاً العمليات والمنصات الابتكارية، وآليات أصحاب المصلحة المتعددين المرتكزة إلى العلوم.

26- وتضطلع المنظمة بعملها بالنسبة إلى هذه الاستراتيجيات في أربعة مجالات عمل رئيسية هي الاستشارات في مجال السياسات؛ وبناء القدرات والدعم القطري؛ ونقل المعرفة والحلول المبتكرة؛ وتعبئة الموارد والشراكات.

27- وتدعم المنظمة البلدان في أفريقيا في تنفيذ ورصد أهداف إطار التنوع البيولوجي، وإعداد البرامج للوصول إلى مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيّف وغيرها، إضافةً إلى تيسير الشراكات مع مؤسسات التمويل ومنظمات المعرفة للتطرق إلى العمل المناخي، والنظم الغذائية في سياق القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والإدارة المستدامة للغابات، وتدهور الأراضي وإصلاحها، ومصايد الأسماك والتنوّع البيولوجي. وفي الوقت الحالي، تنقذ المنظمة ما يقارب 200 مشروع تشغيلي ذات الصلة في أفريقيا في مجالات العمل المناخي؛ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي/أنشطة الترميم بقيمة حوالي 552 مليون دولار أمريكي. ومن عام 2022 إلى عام 2023، دعمت المنظمة الأعضاء لحشد 216 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ و100 مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية.

28- وتتواءم استراتيجيات المنظمة تمامًا مع مختلف البرامج والأطر والاستراتيجيات على مستوى القارة الأفريقية التي أعدّها الاتحاد الأفريقي مثل خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتعايش الأخضر للفترة 2021-2027، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم، وإطار الإدارة المستدامة للغابات (2020-2030)، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمكافحة تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود وخطة العمل التابعة لها (2022-2032)، والاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الاستغلال غير المشروع والتجارة غير المشروعة بالحيوانات والنباتات في أفريقيا.⁹

29- كما أن مجال الأولوية الإقليمية لأفريقيا في المنظمة بشأن "العمل المناخي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية" أخذ بزمام قيادة عدد من المشاريع والبرامج مثل نشر أفضل الممارسات في الزراعة المراعية للمناخ من خلال المدارس الحقلية للمزارعين، ودعم الأعضاء في تطوير الحراثة الزراعية، والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، والمشاريع المتصلة بالوظائف الخضراء، والطاقة الأحیائية وإدارة خصوبة الأراضي.

⁶ <https://www.fao.org/3/cc2273ar/cc2273ar.pdf>

⁷ <http://www.fao.org/3/ca7722ar/ca7722ar.pdf>

⁸ <https://www.fao.org/3/nf735ar/nf735ar.pdf>

⁹ https://au.int/sites/default/files/documents/33796-doc-african_strategy_strategy_africaine_au.pdf

وإضافةً إلى ذلك، قدمت المنظمة الدعم للأعضاء من أجل دمج التنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة، وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في قطاعات الزراعة والغابات واستخدام الأراضي، وتشجيع تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المستدامة للتربة. وشملت أنواع الدعم الأخرى القدرات المؤسسية، والتوعية على مكافحة الجرائم بحق الحياة البرية، وإعداد خطط توجيهية وطنية متكاملة بشأن استخدام الموارد المائية وتوسيع نطاق نظام الري المشغل بالطاقة الشمسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من بين مناطق أخرى.

30- وقد دعمت المنظمة البلدان في صياغة وتنفيذ سياسات متكاملة وقائمة على الأدلة، وممارسات جيدة وتوجيهات بشأن السياسات في مجال دمج النظم الغذائية في الأطر الوطنية المتصلة بالمناخ، والتنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي والتصحر.

31- كما قدمت المنظمة الدعم لأعضائها من أجل تعزيز قدراتهم على تحديد فرص التمويل والاستثمارات للعمل المناخي، والوصول إليها، وتوفير التحليلات والأدلة والمشورة الضرورية. ومن خلال مبادرة الأغذية والزراعة من أجل التحوّل المستدام، تقود المنظمة هذه الشراكة مع شركاء آخرين، للمساهمة في تحسين كمية وجودة المساهمات في تمويل العمل المناخي من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية بحلول عام 2030.

32- وأقامت المنظمة شراكات استراتيجية مع فاعلين رئيسيين معنيين بالزراعة والغابات وتغيّر المناخ في أفريقيا لدعم البلدان في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. وحتى شهر فبراير/شباط 2023، قدّم ما مجموعه 53 طرفاً من أفريقيا مساهماتاً المحددة وطنياً، فيما قام أكثر من 90 في المائة منهم بتحديث هذه المساهمات. فالزراعة والأمن الغذائي والمياه والحد من مخاطر الكوارث والصحة هي في صدارة الأولويات في مجال التكيف. وتشير التقارير أيضاً إلى أن تمويل المساهمات المحددة وطنياً في أفريقيا قد يتطلّب مبلغاً إجمالياً يُقدَّر بحدود 2.8 ترليون دولار أمريكي بين عامي 2020 و2030.

33- وقد أعدت المنظمة عدداً من التقارير والأدوات لمساعدة الأعضاء وتوجيههم من خلال المفاوضات والمناقشات الجارية، مثل آثار الكوارث وتغيّر المناخ على الزراعة والأمن الغذائي لعام 2023؛ وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من دون حرق الحد الأدنى البالغ 1.5 درجات مئوية؛ خارطة طريق عالمية؛ والخسائر والأضرار في النظم الزراعية والغذائية- التصدي للفيضانات والتحديات. وأعدت المنظمة أيضاً مجموعة الأدوات الخاصة بالقوانين وتغيّر المناخ، وأداة تتبّع المساهمات المحددة وطنياً¹⁰ ومركز المعارف المتصلة بتغيّر المناخ.

ثانياً - النتائج المتوخاة

34- توفر المائدة المستديرة الوزارية فرصةً لاستعراض وتقييم القرارات الأخيرة الصادرة عن مؤتمرات اتفاقيات ريو، فضلاً عن تنفيذ استراتيجيات المنظمة، مع الإشارة إلى تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة هذه على المستويين الوطني والإقليمي.

35- وستوفر المائدة المستديرة منتدىً يتبادل من خلاله المشاركون خبراتهم ويلقون الضوء على السياسات وآليات منح الحوافز والحلول التكنولوجية والابتكارية التي يمكن أن تسرّع مختلف قرارات مؤتمرات الأطراف والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية وتساعد في دمجها في النظم الزراعية والغذائية على المستوى القطري، إضافةً إلى الاستراتيجيات الرامية إلى الارتقاء بالموارد الفنية والمالية.

ثالثاً- تنظيم المائدة المستديرة

36- سُنظَّم مائدة مستديرة يديرها ميسر تتيح حيّزاً للأعضاء من أجل مناقشة المسائل المطروحة في القسم الأول. ومن شأن العرض الذي ستقدمه المنظمة أن يمهد الطريق أمام المناقشات التفاعلية بين الأعضاء والشركاء. وسيشاطر المشاركون الخبرات وأفضل الممارسات والابتكارات والدروس المستمدة لدعم تنفيذ القرارات الصادرة عن اتفاقيات الأمم المتحدة واستراتيجيات المنظمة ذات الصلة.

37- وستركز المائدة المستديرة على ثلاثة مجالات حاسمة الأهمية بالنسبة إلى أفريقيا:

(أ) الاستثمارات الجيدة والتمويل الجيد لإحداث التحوّلات في الطاقة، والزراعة القادرة على الصمود في وجه المناخ واستعادة رأس المال الطبيعي (من خلال الزراعة والأغذية وممارسات استخدام الأراضي) والتنوع البيولوجي؛

(ب) وقدرة الإقليم على استيعاب وتعزيز التكنولوجيات اللازمة لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في القطاعات الحاسمة الأهمية، مثل الزراعة والغابات واستخدام الأراضي؛

(ج) والخدمات الفعالة بالنسبة إلى البيانات والمعلومات عن المناخ للتأهب والاستجابة في مجالات تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي.

رابعاً- الجمهور المستهدف/المشاركون

38- يشمل الجمهور المستهدف الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، إضافةً إلى أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والإقليمي.

خامساً- جدول الأعمال

5 دقائق	الترحيب ومقدمة	الميسر (منظمة الأغذية والزراعة)
15 دقيقة	عرض توضيحي	مدير مكتب تغير المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة في المنظمة
40 دقيقة	مداخلات الأعضاء المختارين في فريق الخبراء	وزراء البلدان الأعضاء؛ وممثلو المنظمات الشريكة؛ وممثلو أصحاب المصلحة ذوو الصلة
	جولة من الأسئلة والأجوبة	مناقشة يديرها ميسر
10 دقائق	الخلاصة والملاحظات الختامية	الميسر، منظمة الأغذية والزراعة